"إلى متى نعيش في هذا الظلم؟"

المسيحيون في مصر بين الاعتداءات الطائفية وتقاعس الدولة

منظمة العفو الدولية

صورة الغلاف والصفحة الخلفية: دير الشهيد الأمير تادرس الشطبي **©Amnesty International**

"لماذا يكون المسيحيون دائماً هم من يدفع الثمن كلما كانت هناك مشكلة؟ وما شأننا بالأحداث في القاهرة حتى نُعاقب بهذا الشكل؟"

أحد المسيحيين مشيراً إلى أطلال دير الشهيد تادرس الشطبي في محافظة الفيوم، والذي تعرض للحرق والنهب مرتين في أعقاب قيام قوات الأمن بفض اعتصامين مؤيدين لمرسي في القاهرة يوم 14 أغسطس/آب 2013.

على اليمين: بوابات تم سدها عقب اعتداء على دير الأمير تادرس الشطبي. الفيوم
©Amnesty International

اجتاحت مصر موجة غير مسبوقة من الاعتداءات الطائفية على المسيحيين يوم 14 أغسطس/آب 2013، بعد أن فضَّت قوات الأمن بعنف اعتصامين لمؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي في القاهرة الكبرى. وأسفرت الاعتداءات تدمير عشرات الكنائس والمباني والمدارس والمؤسسات الخيرية الملحقة بالكنائس فضلاً عن بعض محالات المسيحيين وممتلكات اخرى.

وفي بعض الحالات، كانت الكنائس وغيرها من المباني تُحرق أو تُدمر تماماً وتُسوى بالأرض. كما كُسرت الصلبان الموجودة أعلى الكنائس، وحُطمت المذابح، والتهمت النيران بعض المعالم التاريخية ذات الأهمية الدينية وبعض القطع الأثرية القديمة. وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية مصرع أربعة أشخاص خلال تلك الاعتداءات.

صرَّح البابا تواضروس، بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية، التي تمثل أكبر الطوائف المسيحية في مصر، بأن 43 كنيسة قد دُمرت تماماً يوم 14 أغسطس/آب 2013، كما وقعت اعتداءات على 207 من الممتلكات المسيحية.[1] ووثَّق "اتحاد شباب ماسبيرو"، وهو تجمع لنشطاء، تدمير 37 كنيسة في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة 23 كنيسة كانت هدفاً لاعتداءات ودُمرت أجزاء منها. وقد وقعت الاعتداءات في الإسكندرية وأسيوط وبني سويف والفيوم والجيزة والقاهرة الكبرى والأقصر والمنيا وشمال سيناء وسوهاج والسويس.

وقد زار مندوبو منظمة العفو الدولية بعض مواقع الاعتداءات في المنيا والفيوم والقاهرة الكبرى، وتحدثوا مع شهود عيان رجال الدين ومسؤولين حكوميين. كما وثَّقت المنظمة مصرع أربعة أشخاص خلال الاعتداءات الطائفية يومي 14 و15 أغسطس/آب 2013، ومنهم ثلاثة في المنيا والرابع في منطقة عزبة النخل بالقاهرة الكبرى.[2]

وفي جميع الحالات التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية، وقعت الاعتداءات خلال أو بعد عملية الفض العنيف للاعتصامين الرئيسيين المؤيدين لمرسي في القاهرة الكبرى، في منطقة رابعة العدوية وميدان النهضة.[3] وفي بعض الحالات، كان منفذو الاعتداءات من المشاركين في مسيرات مؤيدة لمرسي، أو من حشود غاضبة، وكانوا مسلحين بأسلحة شتى، بما في ذلك الأسلحة النارية والقضبان المعدنية والأسلحة البيضاء. وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إن أعمال العنف كان يصاحبها أيضاً ترديد هتافات وشعارات طائفية ومسيئة، وكثيراً ما جاء ذلك عقب تحريض من مساجد أو زعماء دينيين في المناطق المعنية. كما كُتبت شعارات على بعض المواقع الملاصقة للاعتداءات، مثل جدران الكنائس وبيوت المسيحيين، من قبيل "قتلوا اخواتنا في السجود"[4] و"الدين عند الله الإسلام"، مما لا يدع مجالاً للشك في الطبيعة الانتقامية للاعتداءات على المسيحيين، الذين يُنظر إليهم على أنهم أيدوا على

كتابات جدارية على كنيسة قبطية في أحد الأحياء بالفيوم: "قتلوا أخوتنا في السجود".
©Amnesty International

نطاق واسع عزل الرئيس السابق محمد مرسي.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية قد وثَّقت على مدى عقود اعتداءات على المسيحيين واعتداءات طائفية أخرى، بما في ذلك اعتداءات وقعت خلال حكم حسني مبارك، وخلال حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وخلال حكم محمد مرسي[5] إلا إن مصر شهدت زيادة ملحوظة في التوترات الطائفية ومستوى غير مسبوق من الاعتداءات منذ أن أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، يوم 3 يوليو/تموز 2013، أن محمد مرسي لم يعد رئيساً، واتسمت هذه الفترة بتقاعس قوات الأمن عن حماية أرواح المسيحيين وممتلكاتهم ودور العبادة الخاصة بهم.[6]

وتبدو ظاهرة الاعتداءات الطائفية ظاهرةً ملموسة في صعيد مصر وغيره من معاقل الإسلاميين على وجه الخصوص، حيث تندلع التوترات الطائفية من حين إلى آخر وتظهر على السطح، وأحياناً ما تكون بسبب أبسط أمور الحياة اليومية العادية، من قبيل المشاجرات بين الجيران. أما الاعتداءات الطائفية الأخيرة فقد اتسمت بتصاعد الخطاب الطائفي المسئ الذي يتبناه بعض أعضاء جماعة "الإخوان المسلمين" ومؤيديها، الذين يحملون المسيحيين مسؤولية عزل محمد مرسي ويجعلون منهم كبش فداء انتقاماً من الحملة على مؤيدي مرسي. فعلى سبيل المثال، ألقى القيادي الإسلامي المعروف عاصم عبد الماجد خطبةً من على منصة اعتصام رابعة العدوية أمام حشد كبير من مؤيدي مرسي، يوم 24 يوليو/تموز 2013، قال فيها إن "الكنائس والشيوعيين" هم وحدهم الذين أيدوا دعوة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وحمَّل "متطرفي النصارى" (وهي كلمة يُقصد بها تحقير المسيحيين) مسؤولية "قتل المسلمين". ومضى محذراً: "إذا كنتم تقدروا تمنعوا قدر ربنا... حاولوا... حاول يا تواضروس... حاولي يا كشافة الكنيسة". وإذا كان بعض القادة البارزين في الحركة قد سعوا علناً إلى النأي بجماعة الإخوان المسلمين عن أعمال العنف، فإن التجمعات الأساسية لمؤيدي مرسي، بما في ذلك المتحدثون على منصة اعتصام رابعة العدوية، قد وفرت ساحة لإشعال الكراهية ضد المسيحيين عشية الاعتداءات.[7]

وبالرغم من الهجمة المضادة على المسيحيين كانت متوقعة، وبالرغم من تأكيدات السلطات بأن ثمة خطة محددة لفض الاعتصامين، فقد تقاعست قوات الأمن عن اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية تجمعات المسيحيين ودور العبادة الخاصة بهم. وبينما انتشرت قوات الأمن، بما في ذلك قوات الجيش، بشكل مكثف حول المؤسسات الحكومية عشية فض الاعتصامين، فقد تُركت الكنائس دون حماية. وقد ذكر أحد أهالي المنيا لمنظمة العفو الدولية أنه اتصل بالخط الساخن للقوات المسلحة وبأحد ضباط المخابرات طلباً للحماية خلال الاعتداءات الطائفية يوم 14 أغسطس/آب 2013، وأنه تلقى رداً من الطرفين مفاده أن قوات الأمن لديها تعليمات بأن تحمي "المؤسسات والمصالح الحيوية" فقط.

أعلاه: أوراق محترقة، أمير تادرس، المنيا
©Amnesty International

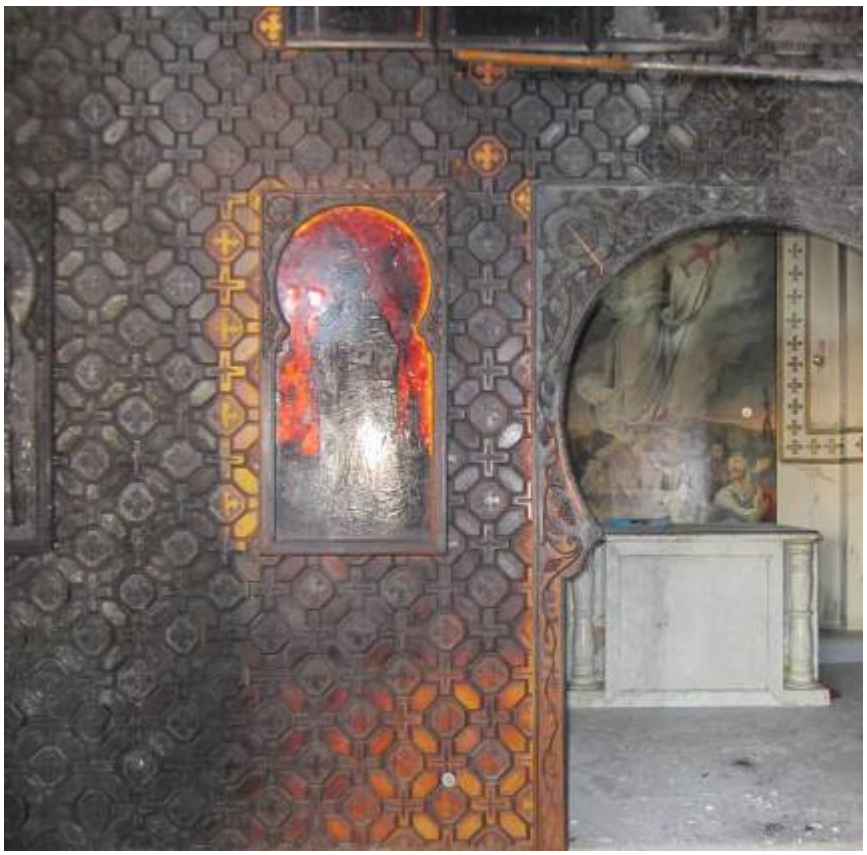

على اليسار: رموز محروقة، دير الشهيد أمير تادرس الشطبي، الفيوم
©Amnesty International

وقال شهود عيان في عدة محافظات لمنظمة العفو الدولية إن القوات المحدودة التي تحرس الكنائس خلال الأوقات العادية قد انسحبت عشية 14 أغسطس/آب 2013، وهو قرار من الصعب تفهمه بالنظر إلى توقع هجمات مضادة. وخلال وقوع الاعتداءات نفسها، تقاعست قوات الأمن عن وضع حد لها، بالرغم من استمرار بعضها لساعات وتجدد بعضها في الأيام اللاحقة.

وفي بعض الحالات، تعرضت بعض الكنائس وأقسام الشرطة المجاورة لاعتداءات متزامنة أو متلاحقة، كما حدث في منطقة كرداسة بالقاهرة الكبرى وفي محافظة المنيا. فعلى سبيل المثال، ذكر مسؤولون في مستشفى الشرطة بالعجوزة وفي مشرحة زينهم لمنظمة العفو الدولية أن 17 من أفراد قوات الأمن قد قُتلوا خلال الهجوم العنيف على قسم شرطة كرداسة، والذي سبق حرق كنيسة الملاك القريبة.

وفي أعقاب الاعتداءات، سارع مسؤولون مصريون، من بينهم رئيس الوزراء، بإدانة هذه الأحداث، وأشاروا بأصابع الاتهام إلى مؤيدي محمد مرسي، وذلك في سياق الخطاب الحكومي عن "الحرب ضد الإرهاب". كما أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي أن القوات المسلحة سوف تعيد على نفقتها بناء الكنائس المتضررة.[8] ومن ناحية أخرى، لم تقر السلطات بالتمييز الذي يواجهه المسيحيون في مصر على مدى عقود، كما لم تقر بالحصانة التي يتمتع بها مرتكبو الحوادث السابقة من الاعتداءات الطائفية التي ارتُكبت في ظل الحكومات المصرية المتعاقبة، من حسني مبارك، مروراً بفترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وخلال مدة حكم محمد مرسي التي استمرت عاماً. وكثيراً ما كان المسؤولون يفضلون عقد "جلسات صلح" بين الطوائف المختلفة بدلاً من السعي لتوفير العدالة والإنصاف، كما تقاعس هؤلاء المسؤولون عن التصدي للأسباب الجذرية للاعتداءات الطائفية على المسيحيين، وكذلك عن إلغاء النصوص التي تنطوي على تمييز في القانون المصري.

ويجب على السلطات الآن أن تتجاوز الخطب المنمقة وتصفية الحسابات السياسية، وأن تعمل على معالجة الموجة الأخيرة من الاعتداءات. كما يجب إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة بخصوص أعمال العنف، بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. ويجب أيضاً أن تفحص هذه التحقيقات تقاعس قوات الأمن عن منع الاعتداءات أو وضع حد لها حال وقوعها.

وينبغي على السلطات أن توفر جبر الضرر الملائم للضحايا، بما في ذلك التعويض المالي، مع إيلاء الأولوية لإعادة بناء الكنائس المتضررة. كما ينبغي على السلطات معالجة التمييز المتأصل الذي يواجهه المسيحيون. وفي هذا السياق، فإن إحدى الخطوات الأولى والملحة هي إلغاء القوانين التي تقضي بضرورة الحصول على تصريح رسمي من أجل بناء الكنائس أو ترميمها[9]، ومعالجة الممارسات التي تؤدي إلى الامتناع عن منح مثل هذه التصاريح عادةً.

التمييز ضد المسيحيين

شارك مصريون من جميع الأديان والطوائف في

على اليمين: كنيسة الشهيد تادرس، المنيا
©Amnesty International

"ثورة 25 يناير" وفي المظاهرات التي خرجت يوم 30 يونيو/حزيران 2013 للمطالبة بإنهاء رئاسة محمد مرسي. ومع ذلك، ظلت الأقليات الدينية تعاني من التمييز على أيدي السلطات كما تعاني من أن الدولة لا توفر لها الحماية الكافية من الاعتداءات الطائفية، هذا إن لم تكن هي هدفاً مباشراً للاعتداء من قوات الأمن.

وتتفشى بوجه خاص حالات التمييز والاعتداءات على المسيحيين، الذين يشكلون أكبر الأقليات الدينية في مصر. وفي الوقت الراهن لا تزال نسبة تمثيل المسيحيين متدنية فيما يتعلق بالتعيين في الوظائف العامة العليا، وفي وظائف رؤساء الجامعات، وفي المواقع الأمنية الأساسية، ومنها على سبيل المثال، جهاز مباحث الأمن الوطني والمخابرات العامة. وفي أغسطس/آب 2013، عيَّنت الحكومة أربعةً فقط من المسيحيين في "لجنة الخمسين" التي كُلفت بإعداد دستور.

وقد شهدت مصر على مدى عقود مصادمات طائفية متفاوتة في حدتها، ولكن معظمها يعود إلى الصور الدينية النمطية وإلى أوجه عدم المساواة، والتي تعززها أحياناً عناصر رسمية. وقد اشتكى المسيحيون في مصر مراراً من أن السلطات المصرية لم تفعل ما فيه الكفاية لتوفير الحماية لهم أو لمحاكمة منفذي الاعتداءات عليهم. وكثيراً ما كانت السلطات تفضل "جلسات الصلح" على محاكمة الجناة.

وخلال حكم حسني مبارك، وُثِّق ما لا يقل عن 15 اعتداءً كبيراً على المسيحيين. ففي 6 يناير/كانون الثاني 2010، على سبيل المثال، قُتل ستة مسيحيين وشرطي مسلم لدى إطلاق النار بشكل عشوائي بينما كان المصلون يغادرون إحدى الكنائس في مدينة نجع حمادي. وفي 1 يناير/كانون الثاني 2011، انفجرت قنبلة في أحد الكنائس في الإسكندرية مما أسفر عن مقتل ما يزيد عن 20 شخصاً.

ولم يتحسن الوضع في ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو المجلس العسكري الذي تولى إدارة شؤون البلاد منذ الإطاحة بحسني مبارك وحتى انتخاب الرئيس محمد مرسي. وفي 8 مارس/آذار 2011، اندلعت مصادمات بين مسلمين ومسيحيين في منطقة المقطم شرقي القاهرة، مما أسفر عن مصرع 10 أشخاص. وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2011، قتل جنود الجيش 27 متظاهراً أمام مبنى التليفزيون الحكومي المعروف باسم "ماسبيرو"، وكانوا جميعهم، باستثناء واحد فقط، من المسيحيين. وقد اتسمت التحقيقات في حوادث العنف بمخالفات، ولم تُعلن نتائجها على الملأ مطلقاً.[10] ولم يُوجه الاتهام إلا لثلاثة جنود، وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بتهمة "القتل الخطأ".

ولم يتحسن الوضع أيضاً في ظل حكم محمد مرسي. فخلال الشهور الأخيرة من حكم محمد مرسي في عام 2013، ووسط مناخ من تصاعد الخطب الطائفية من بعض أعضاء جماعة "الإخوان المسلمين" والجماعات المتحالفة معها، أفاد نشطاء مسيحيون بوقوع ما لا يقل عن ستة اعتداءات على كنائس أو أبنية ملحقة بالكنائس، وذلك في محافظات أسوان، وبني سويف والقاهرة والفيوم. ولم يتم إجراء تحقيقات كافية، ولم تُتخذ إجراءات لتحاشي وقوع مزيد من أعمال العنف،

كنيسة ، أمير تادرس، المنيا
©Amnesty International

ولم يُعاقب أي شخص بسبب هذه الأعمال.

ويعكس هذا النمط تقاعس السلطات المصرية، كما يمثل انتهاكاً لالتزامات مصر الدولية. وليس هذا فحسب، بل إنه يسهم في تعزيز الإحساس بالظلم والتمييز والتهميش لدى المسيحيين في مصر، ويدفع الجناة إلى الاعتقاد بأن بوسعهم المضي في الاعتداء على المسيحيين دون التعرض للمساءلة أو العقاب.

وتُعد أوجه التقاعس هذه انتهاكاً لالتزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في ضمان الحق في السلامة البدنية وتوفير الحماية الفعالة من الإيذاء لأبناء الأقليات وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة.

ومن جهة أخرى، فشلت السلطات عن وضع حد لممارسات التمييز التي تحول دون قيام المسيحيين ببناء دور للعبادة أو ترميم الدور القائمة، و هذا يُعتبر انتهاكاً للمواد 2 و18 و26 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" التي تحظر التمييز وتكفل حرية الفكر والرأي والعقيدة والمساواة أمام القانون. وقد أُغلقت عدة كنائس أو هُدمت بسبب ادعاء السلطات بأنها لم تحصل على التصريح اللازم لبنائها أو تجديدها.

كما تعاني الأقليات الدينية الأخرى في مصر، مثل الشيعة والبهائيين، من التمييز.

المنيا

شهدت محافظة المنيا، التي تقع في صعيد مصر على مسافة نحو 250 كيلومتراً جنوبي القاهرة، معظم الاعتداءات الطائفية، حيث وقعت في مدينة المنيا وفي عدد من القرى والمراكز المحيطة، ومن بينها دير مواس وملوي وبني مزار وأبو قرقاص وسملوط. وقد وقعت اعتداءات على كنائس تنتمي لجميع الطوائف المسيحية، بما في ذلك الطوائف الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية (البروتستانتية).

وكانت الاعتداءات على الكنائس تقع وسط مناخ من العنف السياسي والاشتباكات بين قوات الأمن وبعض مؤيدي محمد مرسي. ووفقاً لإحصاءات مشرحة زينهم، فقد تُوفي 53 شخصاً في مختلف أنحاء المحافظة يوم 14 أغسطس/آب 2013، فيما يتصل بأحداث العنف، وقُتل معظمهم خلال مصادمات مع قوات الأمن. وبينما تحركت السلطات لتفريق اعتصام لمؤيدي مرسي في وسط مدينة المنيا، عاصمة المحافظة، تعرضت بعض الكنائس وما لا يقل عن ستة من أقسام الشرطة االمركزية للمداهمة في وقت متزامن. وفي واحد من مراكز المحافظة على الأقل، وهو مركز العدوة، تعرض قسم الشرطة لاعتداء، بينما نجت الكنائس بسبب تدخل جيران مسلمين، حسبما ورد.

وذكر عدد من أهالي المحافظة والزعماء الدينيين لمنظمة العفو الدولية أنهم ظلوا طوال يوم 14 أغسطس/آب يتصلون بالسلطات طلباً لتوفير الحماية ولكن دون جدوى.

وفي حديث مع منظمة العفو الدولية، قال مدير أمن المنيا، اللواء عبد العزيز قورة، إن مؤيدي الرئيس المخلوع، وبعضهم مسلحون تسليحاً ثقيلاً ببرشاشات آلية، قاموا يوم 14 أغسطس/آب 2013 بمداهمة وإحراق ستة من

على اليسار : كنيسة ، أمير تادرس، المنيا
©Amnesty International
أدناه: متجر مدمر، شارع حسين
©Amnesty International

مراكز الشرطة في مختلف أنحاء المحافظة، وهي أقسام شرطة مغاغة وبني مزار ومطاي وأبو قرقاص وسملوط والعدوة، بالإضافة إلى بعض نقاط الشرطة الأصغر في القرى المحيطة. وذكر اللواء عبد العزيز قورة أن 14 من أفراد الأمن قُتلوا خلال أحداث العنف.

وأوضح اللواء عبد العزيز قورة أن فشل قوات الأمن في وضع حد للاعتداءات الطائفية يرجع إلى تزامن الاعتداءات على أقسام الشرطة والمحاكم وغيرها من المباني الحكومية والكنائس. واشار إلى العدد الكبير من المهاجمين المسلحين بأسلحة ثقيلة. ورداً على سؤال عما إذا كانت السلطات في المنيا قد طلبت تعزيزات من القاهرة تحسباً للتزايد المتوقع في الاعتداءات على المسيحيين، أشار اللواء عبد العزيز قورة إلى أن القوات المسلحة وفَّرت مزيداً من المدرعات، كما ذكر لمنظمة العفو الدولية أن الجهات القضائية المختصة بدأت التحقيقات في أعمال العنف التي وقعت يوم 14 أغسطس/آب 2013، وأن الشرطة تباشر عملية جمع الأدلة. وبحلول يوم 25 أغسطس/آب، قُبض على 10 أشخاص فيما يتصل بنهب وحرق الكنائس، بينما قُبض على 43 شخصاً آخرين لاتهامهم بارتكاب أعمال عنف أخرى يوم 14 أغسطس/آب 2013.

وأعرب بعض الأهالي والمحامين في المنيا عن قلقهم بشأن نزاهة التحقيقات في أحداث العنف، وعبَّروا عن تخوفهم من أن العملية تهدف إلى تسوية حسابات سياسية مع مؤيدي جماعة "الإخوان المسلمين"، وليس إلى محاسبة الجناة الحقيقيين. ومن بين المقبوض عليهم فيما يتصل بأحداث العنف محام يُدعى **طه حسن إبراهيم حسنين**، من مواليد عام 1962، ومعروف بمعارضته لعزل محمد مرسي، وقُبض عليه يوم 16 أغسطس/آب 2013، إلا إن أهله لم يتمكنوا من رؤيته إلا يوم 9 سبتمبر/أيلول 2013، أي بعد أكثر من ثلاثة أسابيع. وقد مثل أمام النيابة بدون حضور محام، وهو يواجه، فيما يبدو، تهم التحريض على الفتنة الطائفية، وبث شائعات من شأنها تهديد الأمن القومي، وتشكيل مجموعة مسلحة.

مدينة المنيا

في صباح يوم 14 أغسطس/آب 2013، فضَّت قوات الأمن اعتصام مؤيدي مرسي في مدينة المنيا، والذي أُقيم في ميدان بالاس. وفي حديث مع منظمة العفو الدولية، ذكرت الصحفية **زينب إسماعيل**، التي شهدت أحداث العنف من الساعة التاسعة صباحاً وحتى السادسة مساء، أن قوات الأمن، بما في ذلك قوات الأمن المركزي، أطلقت الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية على المتظاهرين، وأضافت قائلةً:

" بعد فض الاعتصام، بدأ حرق الكنائس، وكان هناك أشخاص يسرقون ويهللون... وبينما كنت أمشي في شارع الحسيني [شارع تجاري]، سمعت بعض الأشخاص يقولون لبعضهم: "لا تسرقوا، احرقوا فقط" ... كان هناك أشخاص يحملون أسلحة مثل السيوف والسنج... كان من الصعب أن أفهم من هم هؤلاء الأشخاص... كان هناك أيضاً بلطجية، وكان يسرقون من محلات المسيحيين... وعندما شاهدوني وأنا أصوِّر، ضربوني وأخذوا مني الكاميرا وهددوني بالقتل" .

أدناه:أحدى الغرف في مطعم مركب ميرمياد حيث لقي رجلان حتفهما
©Amnesty International

على اليسار: الضرر الذي حدث في الكنيسة الإنجيلية "الثالثة"، المنيا
©Amnesty International

ويبدو من هذه الشهادة أنه بينما كان أنصار محمد مرسي يتزعمون الاعتداءات على الكنائس، انتهز بعض الأهالي في المنيا الفرصة لسرقة ونهب الأشياء الثمينة من الكنائس ومحلات المسيحيين، دون أن يكون لديهم دافع سياسي أو طائفي واضح.

أما الأنبا مكاريوس، الأسقف العام للمسيحيين الأرثوذكس في المنيا، ذكر أن المأساة الحقيقية من وجهة نظره لا تكمن في حرق الكنائس، بل في المواقف المتأصلة التي تدفع الناس إلى الاحتفاء بهذا الخراب واستغلال الفوضى. وذكر الأنبا مكاريوس لمنظمة العفو الدولية أنه لاحظ تصاعداً واضحاً في استخدام الخطاب الطائفي في المنيا خلال حكم محمد مرسي الذي دام عاماً. ويرى الأنبا مكاريوس أن حرق الكنائس جزء من مخطط مسبق للاعتداء على المسيحيين بمجرد فض الاعتصامات المؤيدة لمرسي، وسهَّل هذا المخطط غيابُ قوات الأمن، التي كانت هي نفسها عرضة للاعتداءات. وأضاف الأنبا مكاريوس أنه أثناء وقوع الاعتداءات، اتصل قساوسة الكنيسة بجميع مسؤولي الأمن على مستوى المحافظة، وكذلك بالقوات المسلحة، طلباً للنجدة، ولكن دون جدوى.

وفي 14 أغسطس/آب 2013، شهدت مدينة المنيا وحدها مداهمة وإحراق ثلاث كنائس، وبعض المؤسسات الملحقة بالكنائس، ومن بينها دار للأيتام، و"جمعية الشبان المسيحية"، وغيرها من المراكز المسيحية فضلاً عن بعض المحال المملوكة لمسيحيين. كما استُهدفت كنيسة أخرى على الأقل للاعتداء.

وفي حي أبو هلال، الذي يقع فيه مسجد الرحمن ومسجد أبو بكر وهما من المساجد التي تتبنى أفكار "الجماعة الإسلامية"، حسبما يقول أهالي المنطقة، تعرضت كنيسة الأنبا موسى، التي فتحت أبوابها سابقا في يوليو/تموز 2011، للاعتداء ثلاث مرات على مدار اليوم. وكانت نُذر الاضطرابات قد بدت في صباح ذلك اليوم، عندما تعالت أصوات خطيب من مكبر صوت في مسجد الرحمن بهتافات "الله أكبر" و"إنهم يقتلون إخوتنا في رابعة [العدوية]" و"حي على الجهاد".

وقال بعض الأشخاص الذين توجهوا للكنيسة في ذلك اليوم وكذلك بعض العاملين بها، لمنظمة العفو الدولية أنه بمجرد أن سمع راعي الكنيسة هذه الدعوات، طلب من المصلين، الذين كانوا يؤدون الصلاة في الكنيسة من الساعة السادسة إلى الثامنة صباحاً، أن ينصرفوا.

وفي بادئ الأمر، أُلقيت عبوة مولوتوف إلى داخل ساحة الكنيسة قرب الظهر. وعندما استنجد قساوسة الكنيسة بالشرطة طالبين تدخلها، قيل لهم إن قوات الأمن مثقلة بأعباء فوق طاقتها نظراً للاعتداءات على أقسام الشرطة والمباني الحكومية، حسبما ورد. وقد نجح من كانوا داخل الكنيسة في إطفاء النيران التي اندلعت أول الأمر. وذكر شهود العيان أنه في حوالي الساعة الثالثة عصراً، تعرضت الكنيسة لهجوم من اتجاهين، حيث داهمها عدد كبير من الأشخاص، وكان بعضهم مسلحين بالبنادق. وقد نجح من كانوا داخل الكنيسة في صد الهجوم. أما محاولة الاعتداء الأخيرة، والتي ألحقت أكبر الضرر بالكنيسة، فوقعت في حوالي الساعة التاسعة مساءً. فبحلول ذلك الوقت، كان

على اليمين: المكتبة المحترقة في الجمعية اليسوعية بالمنيا
©Amnesty International

نحو 300 رجل قد تجمعوا عند الكنيسة وبدأوا في اقتحامها عبر البوابة الحديدية. أما من كانوا لا يزالون داخل الكنيسة فأحسوا أنهم أقل عدداً وعدة ومن ثم فروا من المدخل الآخر للكنيسة، وتعرض أحدهم للضرب في وجهه على أيدي المهاجمين. كما أمسك المهاجمون بشخص آخر وراحوا يستجوبونه لنحو ساعة ثم تركوه ينصرف، بعد أن تعرض للصفع عدة مرات فضلاً عن السباب. وخلال الاستجواب، أخذ المهاجمون يؤنبونه على الدور الذي لعبته الكنيسة الأرثوذكسية، وبطريرك الكنيسة البابا تواضروس الثاني، في دعم عملية الإطاحة بمحمد مرسي، حسبما ورد. كما ردد المهاجمون عبارات مهينة تعليقاً على الصليب المرسوم على يده (وهذا الرسم عادةٌ شائعةٌ بين الاقباط المصريين).

وبعد اقتحام الكنيسة ومبنى الخدمات الملحق بها ومقر إقامة أحد القساوسة، نهب المهاجمون كل ما استطاعوا حمله من الأشياء الثمينة، بما في ذلك أجهزة التكييف والمراوح والمقاعد. وذكر بعض الأهالي أنه كانت هناك عربات تأتي وتُحمل بالمسروقات. وبعد انتهاء عملية النهب، أشعل المهاجمون النار في الكنيسة وانصرفوا. كما أُشعلت النار في سيارة راعي الكنيسة، التي كانت متوقفة خارج الكنيسة. وقال أحد شهود العيان لمنظمة العفو الدولية:

"كانت هناك نُذر لذلك من قبل. فهناك في هذا الحي من يكرهون المسيحيين فعلاً. كان هناك شخص يوزع الكيروسين على المهاجمين [لاستخدامه في إشعال النار في المكان]، ولكن لم يفعل أحد شيئاً لمنع ذلك".

وذكر العاملون في الكنيسة أنه صباح يوم الاعتداء قد فر الشرطيون الثلاثة الذين يتولون عادةً حراسة الكنيسة.

كما هاجمت حشود غاضبة كنيسة الأمير تادرس الشطبي، التي بُنيت حوالي عام 1920. وذكر شهود عيان أنه كان هناك خمسة أشخاص داخل الكنيسة وقت الهجوم. وفي حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، أُلقيت عبوات مولوتوف وقطع حجارة وزجاج مهشم إلى داخل الكنيسة. وتطور الهجوم عندما نجح المهاجمون في الدخول من البوابة الحديدية للكنيسة وهم يهتفون: "إسلامية إسلامية" و"الله أكبر". وقال أحد شهود العيان:

"كانوا يرددون بعض العبارات المسيئة فعلاً مثل "النصارى كلاب مالهمش [ليس لهم] مكان في مصر" ... وبالرغم من أنهم ألقوا بكل ما في المدارس وملجأ الأيتام [في الشارع]، فقد ظننا أنهم سيتركون الكنيسة... هربنا بصعوبة بالقفز على أسطح المباني الملحقة والاختباء في بيوت بعض العائلات المسيحية... حاول الشباب إطفاء النار ولكنهم تعرضوا للاعتداء والمطاردة... كل شيء دُمر ونُهب... وصلت سيارة إطفاء بعد وقت طويل، ولكن لم يكن لديها مزيد من سائل الإطفاء".

وقال شاهد عيان آخر لمنظمة العفو الدولية إنه بمجرد وصوله إلى الكنيسة حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، بدأ يشم رائحة الغاز المسيل للدموع في أعقاب فض اعتصام مؤيدى مرسي في ميدان بالاس. وأضاف قائلاً:

أحد الأبواب المتضررة بالجمعية اليسوعية
©Amnesty International

جدارية تدين "الانقلاب العسكري"، المنيا
©Amnesty International

" بعد فض الاعتصام، حاول بعض المتظاهرين التجمع قرب مديرية أمن المنيا، وعندما فشلوا في ذلك اندفعوا هائجين ليهاجموا المؤسسات المسيحية ومحال المسيحيين في المنطقة. ولم يتدخل الأمن [قوات الأمن]" .

كما تعرضت كنيسة إنجيلية، تُعرف محلياً باسم "الكنيسة الثانية" وتخدم حوالي 90 عائلة في المنطقة وفقاً لما ذكره راعي الكنيسة، للاعتداء وأُشعلت فيها النيران يوم 14 أغسطس/آب 2013. وقال بعض أهالي المنطقة لمنظمة العفو الدولية إنهم بدأوا في حوالي الساعة التاسعة صباحاً يسمعون صيحات تقول *"انزلوا يا مسلمين، اخوتكم يُقتلون [في رابعة العدوية]" .* ولم يمض وقت طويل حتى وصل حوالي 10 أشخاص، مسلحين بأسلحة آلية، إلى الكنيسة التي تقع في شارع سكني. وأشعل الماجمون النار في قاعة الكنيسة، كما دمروا الفصول الموجودة في الطابق العلوي، بما في ذلك غرفة كمبيوتر ومكتبة. ولم يكن هناك أحد في الكنيسة خلال الهجوم، أما المسيحيون الذين يعيشون بالقرب من الكنيسة فقد ظلوا داخل بيوتهم خوفاً من الأعمال الانتقامية. وكما هو الحال في الاعتداءات الأخرى، لم يكن هناك وجود لقوات الأمن.

وقد استهدفت الاعتداءات عدة مبان ملحقة بالكنائس وعدة مؤسسات مسيحية. فقد تعرضت "جمعية الجيزويت والفرير" في مدينة المنيا، وهي جمعية مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام 1966، للنهب والحرق. وتقع الجمعية داخل مجمع يضم أيضاً مدرسة، وديراً يرجع تاريخه إلى نحو 125 عاماً ومركزاً للخدمات. وفي حوالي الساعة العاشرة صباحاً كانت هناك محاولة لاقتحام المجمع من الباب الرئيسي. وفي حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر تمكنت مجموعة أشخاص من الدخول عبر الباب الخلفي. ويبدو أن نحو خمسة من المهاجمين تمكنوا من القفز من على السور، وفتحوا الباب الذي يقود إلى باقي المجمع. وقد أمر المهاجمون جميع الموجودين داخل المجمع بالانصراف، ومن بينهم ثلاثة أشخاص على الأقل من ذوي الإعاقات كانوا يعملون في حلقة دراسية بمركز الخدمات، وهي حلقة تهدف إلى تعزيز طاقات ذوي الإعاقات بما يتيح لهم الاعتماد على أنفسهم اقتصادياً. وقد تمكن الثلاثة من مغادرة المكان دون أن يصيبهم أذى، ولكن المهاجمين أحرقوا كرسياً متحركاً كان يستخدمه أحد الثلاثة. وبعد ذلك، نهب المهاجمون مبنى الخدمات، حيث سرقوا الأشياء الثمينة وحطموا الفصول الدراسية وحرقوا بعض الكتب في المكتبة وكذلك سجلات المركز. وعندما تفقد مندوبو منظمة العفو الدولية المركز، كان بوسعهم أن يروا الثقوب الناجمة عن طلقات الرصاص على الأبواب وعلى البوابة الرئيسية وداخل المجمع. وقال شاهد عيان إن المهاجمين كانوا مسلحين بالأسلحة البيضاء وبأسلحة أخرى مثل البنادق. وكما هو الحال في الحوادث الأخرى الموثَّقة، فقد استنجد قساوسة الكنيسة والعاملون بقوات الأمن وطلبوا تدخلها، كما توجهوا إلى قسم شرطة المنيا القريب ثلاث مرات للإبلاغ عن الاعتداء، ولكن دون جدوى.

وفي 24 أغسطس/آب 2013، حضر مسؤول من المباحث الجنائية لمعاينة الأضرار التي لحقت

على اليسار: جدارية تدين "الانقلاب العسكري"، المنيا
©Amnesty International

بالمجمع.

كما تعرضت للاعتداء عدة منشآت تجارية مملوكة لمسيحيين يوم 14 أغسطس/آب 2013، ومن بينها محلات في شارع الحسيني، مثل محل "روكسي"، بالإضافة إلى اثنين من المطاعم السياحية العائمة، وهما "ميرميد" و"الذهبية". وقد تُوفي شخصان داخل "ميرميد"، حيث لاذا بالاختباء داخل دورة المياه على متن الباخرة التي أحرقها المهاجمون. وفي حديث مع منظمة العفو الدولية، قال مالك المطعم العائم صموئيل ثابت إن أحد العاملين لديه، ويُدعى **جلاء أحمد علي** وشهرته إيهاب، اتصل به حوالي الساعة العاشرة مساء وأبلغه في فزع أن هناك نحو 100 شخص مسلحين بأسلحة مختلفة، من بينها رشاشات آلية، يقتربون من الباخرة. وعند هذا الحد، اتصل مالك الباخرة بشرطة النجدة ولكنه تشكك في إمكان فعل أي شيء لأن المتظاهرين المؤيدين لمرسي أغلقوا الطريق الرئيسي المؤدي إلى المطعمين العائمين على النيل. وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف، تلقى رسالة أخرى يائسة من أحد العاملين جاء فيها "نحن لا نستطيع الخروج ولا نعرف ماذا نفعل". وقد تمكن عامل ثالث من القفز من الباخرة والسباحة حتى وصل إلى بر الأمان، بينما لقي كل من جلاء أحمد علي و**بيشوي ميخائيل** حتفهما. وقد حرر صموئيل محضر إثبات (رقم 7342 لسنة 2013) في قسم شرطة المنيا. ولم تقع أية إصابات على مطعم الذهبية العائم، حيث سمح المهاجمون للعاملين هناك بالخروج ثم أشعلوا النار في المكان.

وفي شارع تجاري مزدحم في وسط مدينة المنيا، شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية محلات وُضعت على أبوابها علامة 'X'. وعلمت المنظمة من بعض الأهالي وملاك المحلات أن هذه العلامة باللون الأحمر تشير إلى أن مالك المحل مسلم، بينما تشير العلامة باللون الأسود إلى أن المالك مسيحي. وقد تعرضت عدة محال، موسومة بعلامة 'X' باللون الأسود، للنهب والتحطيم يوم 14 أغسطس/آب 2013، ومن بينها محل "الأمير" للأدوات المنزلية. وقال بعض ملاك المحال لمنظمة العفو الدولية إن الاعتداء بدأ في حوالي الساعة الواحدة والنصف ظهراً واستمر عدة ساعات. وأضافوا أنهم خلال الأسابيع الثلاثة السابقة لحوادث العنف كانوا يشاهدون لافتات ومنشورات تحرض على الانتقام من أقسام الشرطة والكنائس في حالة فض الاعتصامات المؤيدة لمرسي. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على نسخ من هذه اللافتات والمنشورات للتأكد من صحة هذه الأقوال. وحتى وقت زيارة المنظمة للمكان، في 24 أغسطس/آب 2013، لم يكن هناك أي من مسؤولي الشرطة أو النيابة قد توجه إلى الموقع لمعاينة الأضرار.

قرية دلجا وقرى ومراكز أخرى في محافظة المنيا

بمجرد إعلان الفريق أول عبد الفتاح السيسي عن عزل محمد مرسي، اندلعت الموجة الأولى من الاعتداءات على المسيحيين في قرية دلجا، التي تقع وسط مركز دير مواس. وذكر بعض الأهالي أن هذه القرية المكتظة بالسكان، حيث يقطنها نحو 120 ألف نسمة، بها نسبة كبيرة من المسيحيين، ينتمون إلى عدة طوائف مثل الأرثوذكسية

على اليسار: الأضرار التي تعرضت لها كنيسة مريم العذراء "القديمة"، الفيوم
©Amnesty International

والكاثوليكية والإنجيلية. كما تشتهر القرية بأنها معقل للإسلاميين المتشددين الذين ظلوا، منذ يوم 28 يونيو/حزيران 2013، يحرضون على كراهية المسيحيين، سواء من خلال الخطب في المساجد أو مكبرات الصوت أو توزيع منشورات ولافتات.

وكان مبنى الخدمات الملحق بكنيسة مار جرجس الكاثوليكية، والتي تعود إلى القرن الرابع، هو أول المنشآت التي تعرضت للاعتداء يوم 3 يوليو/تموز 2013. وذكر راعي الكنيسة الأب **أيوب يوسف**، والذي كان يختبئ داخل الكنيسة، أنه بعد إعلان الفريق أول عبد الفتاح السيسي، اندفع عشرات الأشخاص إلى ساحة الكنيسة وهم يصرخون "إسلامية إسلامية رغم أنف النصرانية" [وهو تعبير يُقصد به تحقير المسيحيين]، و"يا تواضروس إسلامية.. الخلافة جاية جاية [قادمة]، و"بالطول بالعرض حنجيب الصليب الأرض [سوف ننزله دلالة على هزيمته]". وقد فرَّ الحراس الستة، المكلفون بحراسة الكنيسة، بمجرد بدء الهجوم. وراح المهاجمون يعيثون فساداً في المبنى ويسرقون ما به من متعلقات، مثل أجهزة الحاسب الآلي ويحطمون المكتبة وفصول الدراسة. كما نُهبت الشقة التي يسكنها الأب أيوب يوسف، ثم أشعل المهاجمون النار في المكان قبل انصرافهم. وقد اتصل الأب أيوب يوسف بالشرطة والقوات المسلحة ولكن دون جدوى، بينما واصل المهاجمون ترويع السكان المسيحيين ومهاجمة المنازل والمحال المحيطة. وتفيد المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية بأن امرأة مسيحية تعرضت لإطلاق النار عليها في ركبتها خلال اعتداء عنيف على منزلها. وقد حاول زوجها **نادي مهني** صد الاعتداء بإطلاق النار على المهاجمين، حسبما ورد. ولكن، في نهاية المطاف قبضت عليه قوات الأمن التي وصلت بعد عدة ساعات. وقد أُفرج عنه بكفالة بعد أسبوعين، وهو يواجه تهماً بحيازة سلاح غير مرخص. أما المشتبه فيهم الآخرون الذين قُبض عليهم، وبينهم نحو 55 شخصاً مسلماً، فقد فرُّوا لدى اقتحام قسم شرطة دير مواس ومبنى النيابة وإحراقهما يوم 14 أغسطس/آب 2013.

وقد تكررت الاعتداءات على نطاق أوسع يوم 14 أغسطس/آب 2013، واستهدفت كنائس تابعة لعدة طوائف، فضلاً عن المزيد من ممتلكات ومحلات المسيحيين. كما تعرضت نقطة الشرطة الصغيرة في القرية للاعتداء، ولم تستجب السلطات لنداءات الاستغاثة التي طلبت تعزيزات. فعلى سبيل المثال، أُشعلت النار في المجمع الذي يضم دير السيدة العذراء والأب أبرام، والذي توجد به كنيسة يعود تاريخ إنشائها إلى القرن الرابع.

وقد قُتل مسيحي يُدعى **إسكندر طوس**، ويبلغ من العمر 60 عاماً، لدى إطلاق النار عليه داخل منزله. وقد مثَّل المهاجمون بجثته وربطوها في جرار راح يسحلها في الشوارع. وبعد دفن الجثة، استُخرجت من القبر مرتين. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، حكى المحامي **سمير لمعي صقر**، ابن عم القتيل والذي أُصيب بعيارات نارية خلال الاعتداء، تفاصيل ما حدث قائلاً:

" في صباح يوم 14 أغسطس/آب 2013، استيقظت على مكالمة من صديق قال لي: "الآن يتم فض الاعتصامين المؤيدين لمرسي في القاهرة، فاحترس" ... ولم يمض وقت طويل حتى سمعت

كنيسة مريم العذراء "الجديدة"، الفيوم
©Amnesty International

صيحات من مكبرات الصوت في مسجد عباد الرحمن القريب تقول: " يا أهالي دلجا الشرفاء، إخوتكم في رابعة [العدوية] يُقتلون على أيدي النصارى [وهو تعبير يُقصد به تحقير المسيحيين] الكفرة والشرطة والجيش. كل من لديه سلاح يجب أن يخرج. لا تتركوا أي نصراني أو أي مؤسسة حكومية قائمة" ... وفي حوالي الساعة التاسعة صباحاً، بدأ إلقاء حجارة على بيوتنا، أي البيتين الوحيدين اللذين يسكنهما مسيحيون في الشارع، كما قُطعت الكهرباء عن البيتين. وفيما بعد أخبرني جيران مسلمون أن المهاجمين عبثوا بتوصيلات الكهرباء في الخارج... وبحلول الساعة العاشرة صباحاً كان الحشد قد أصبح أكبر، كان هناك حوالي 2000 [رجل]، وكانوا مسلحين وراحوا يطلقون النار على بيوتنا... حاولت أن أهرب مع أسرتي، مع زوجتي وابنيي التوأم وأمي باستخدام سلم صعدنا عليه إلى بيت أحد الجيران ومنه إلى بيت آخر... أصابتني عدة طلقات نارية، وأُصيبت أمي بطلقة تحت عينها مباشرة... أما ابن عمي فكان أسوأ حظاً... كان في بيته مع زوجته وزوجة ابنه. وتمكنت زوجة ابنه من الهرب، أما زوجته فرأته وهو يُضرب بالرصاص ويُقتل، ونجت هي بأعجوبة لأن بعض المسلمين الآخرين تدخلوا وأخرجوها بأمان".

وبعد ذلك بدأ الحشد في نهب البيتين ومكتب المحامي سمير لمعي صقر ومحل الحلاقة الذي كان يملكه إسكندر طوس ثم أشعلوا فيها النيران جميعاً.

وحتى كتابة هذا التقرير، لم تكن الأسرة قد حصلت على شهادة وفاة، ولم يتم استخراج الجثة لتشريحها. وقد تقدم أهل القتيل بعدة بلاغات للنيابة العامة، في يومي 21 و22 أغسطس/آب ثم يوم 5 سبتمبر/أيلول 2013، مطالبين بالتحقيق في الواقعة وتشريح الجثة. كما قدموا بلاغاً آخر لوزارة الداخلية يوم 5 سبتمبر/أيلول 2013.

وفي أعقاب حوادث العنف، فرَّ بعض أهالي دلجا المسيحيين من القرية، بينما استمر الآخرون في العيش في خوف تحت الحصار، حيث لا يغادرون بيوتهم إلا في أضيق الحدود. ولجأ بعض الأهالي إلى ابتزاز الأموال من جيرانهم المسيحيين مقابل توفير "الحماية" لهم، وهي أموال تتراوح بين 500 جنيه وثمانية آلاف جنيه (أي ما بين 72 دولاراً و1160 دولاراً). وبعد عدة محاولات فاشلة، تمكنت قوات الأمن، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة، في دخول القرية والسيطرة عليها والقبض على عدد من المشتبه فيهم يوم 16 سبتمبر/أيلول 2013.

كما شهد مركز بني مزار، الواقع شمال مدينة المنيا، اعتداءات طائفية يوم 14 أغسطس/آب 2013، مما أسفر عن حرق كنيستين وإلحاق أضرار بكنيسة ثالثة وسرقة بعض المحتويات منها. وقال بعض أهالي المنطقة لمنظمة العفو الدولية إنه في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً وصل حشد من رجال غاضبين إلى الشارع الذي تقع فيه الكنيسة الإنجيلية، واقتحم المهاجمون الكنيسة وأضرموا فيها النار، مما أدى إلى احتراق المكتبة وقاعة الصلاة. كما تعرضت الكنيسة المعمدانية لاعتداء في حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف على أيدي مجموعة أشخاص كان بعضهم ملثمين. وذكر شاهد عيان لمنظمة العفو

أدناه:جدارية بجانب كنيسة مريم العذراء "الجديدة": "نحمي الشرعية بدمائنا"
©Amnesty International

على اليسار: كنيسة الأنبا موسى، الفيوم
©Amnesty International

الدولية إنه في أعقاب فض الاعتصامين المؤيدين لمرسي في القاهرة، بدأ يسمع صيحات عبر مكبرات الصوت تقول: "حي على الجهاد" و"الله أكبر" قبل بدء الهجوم على الكنيسة. وكان المهاجمون يحملون المدي والسيوف وعبوات المولوتوف. وكما كان الحال في مناطق أخرى من المنيا، لم تتدخل قوات الأمن لوقف العنف. وتعليقاً على ذلك، قال أحد أصحاب المحلات: *"أفراد الشرطة كانوا يحمون أنفسهم فقط من الاعتداءات. لم يكن هناك أحد يهتم بنا"*.

الفيوم

في 14 أغسطس/آب 2013، تعرضت عدة كنائس لاعتداءات في محافظة الفيوم، الواقعة على مسافة حوالي 90 كيلومتراً من القاهرة، وهي من معاقل الإسلاميين. ففي مركز أبو بكر الصديق ومركز إبشواي القريب، أمضى المهاجمون يوم 14 أغسطس/آب وهم ينهبون ويدمرون كنيستين وأحد الأديرة. وقال بعض الأهالي والعاملين في الكنيستين والقساوسة لمنظمة العفو الدولية إنهم اتصلوا مراراً بمسؤولي وزارة الداخلية وبأقسام الشرطة المحلية وبالخط الساخن للقوات المسلحة طالبين النجدة في محاولة مستميتة لحماية الكنائس، ولكن كل المحاولات باءت بالفشل. وقد قيل لهم إن سيارة إطفاء قد أرسلت لهم في محاولة للحد من الأضرار، ولكنها مُنعت من دخول القرية بعدما قطع المهاجمون الطريق. وقال مسؤولون إن قسم الشرطة القريب في إبشواي كان هو نفسه يتعرض للاعتداء، ولم يكن بوسع أفراد الشرطة هناك أن يتدخلوا. ولم تُرسل تعزيزات من القاهرة، بالرغم من قربها من الفيوم.

وقال بعض أهالي قرية النزلة لمنظمة العفو الدولية إنهم استيقظوا صباح ذلك اليوم على صيحات من مكبرات الصوت من عدة مساجد تستنكر قتل "إخوتنا"، في إشارة إلى فض الاعتصامين المؤيدين لمرسي بالقوة في القاهرة. ولم يمض وقت طويل حتى تجمهرت أعداد من أهالي قرية النزلة الغاضبين في مواقف السيارات والمساجد في شمال القرية، وانضم إليهم أشخاص من القرى المحيطة، على ما يبدو.

وقد دُمرت كنيسة العذراء للمسيحيين الأرثوذكس يوم 14 أغسطس/آب، ولم تكن قد فتحت أبوابها إلا منذ شهرين، حيث ظلت تحت الإنشاء حوالي 13 عاماً.

وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إنه سبق الاعتداء انطلاق صيحات من مكبر الصوت في مسجد محمد القريب، من بينها أن "الإسلام يُقتل في رابعة [العدوية]". وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال شاهد عيان، كان موجوداً داخل الكنيسة صباح يوم 14 أغسطس/آب، إن أفراد الأمن الثلاثة والمخبر[11]، الذين يتولون عادةً حراسة الكنيسة، قد فروا قبل الهجوم المتوقع. وكان المهاجمون يحملون قضبانا معدنية وسيوفاً وألعاباً نارية ومسدسات، وأمروا جميع من كانوا موجودين بالانصراف. وكان كل من يبدي بادرة مقاومة يُقابل بتهديدات بالقتل وبالضرب باستخدام العصي والحجارة والركلات. فقد تعرض رجل للطعن والسب بعدما هُرع إلى الكنيسة عندما سمع أنها تتعرض لاعتداء. وحكى الرجل ما حدث قائلاً:

"أدين بشدة الاعتداءات التي تعرضت لها المؤسسات الثقافية للبلاد، ونهب ممتلكاتها الثقافية.. إن هذه الاعتداءات تؤدي إلى إضرار لا يمكن تداركها لتاريخ الشعب المصري وهويته"

. إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، معلقةً على نهب وتدمير عدد من الكنائس في مصر، بالإضافة إلى متحف في محافظة المنيا، 19 أغسطس/آب 2013.

على اليمين: جدارية بجانب كنيسة مريم العذراء "الجديدة": "الله أكبر"
©Amnesty International

"كانوا يصيحون: "أنتم يا نصارى [وهو تعبير يُقصد به تحقير المسيحيين] كلاب، أنتم انتخبتم شفيق[12]، وتؤيدون السيسي... كما قالوا إننا بلا دين لأننا مسيحيين... كان معهم عبوات كيروسين وصنعوا متفجرات، فالقرية هنا مشهورة بصنع الألعاب النارية... سرقوا كل ما أمكنهم سرقته ودمروا الباقي ثم أشعلوا النار في المكان... لم يتركوا أي شيء سليماً... حتى الكنيسة نفسها ومبنى الخدمات والصالة المستخدمة في حفلات الزفاف وليالي المآتم، وحضانة الأطفال. بل إنهم حطموا دورات المياه... وحرقوا الملابس التي نجمعها لتوزيعها على الفقراء وأخذوا الأموال من صناديق النذور".

كما تسلق المهاجمون سطح الكنيسة وحطموا الصليب الموجود أعلاها. واستمر الاعتداء بشكل متقطع على مدار اليوم، حيث راح المهاجمون أولاً يسرقون الأشياء القيِّمة، مثل أجهزة الحاسب الآلي والمراوح وأموال النذور، ثم راحوا يحطمون ما تبقى بما في ذلك مقاعد الكنيسة، وأخيراً أشعلوا النار في الكنيسة.

وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية الموقع، في 21 أغسطس/آب 2013، عاينوا العبارات المكتوبة على الجدران، ومنها "لا إله إلا الله"، و"إن الدين عند الله الإسلام"، و"ملعون النصارى"، و"الله أكبر".

كما دُمرت كنيسة أخرى، تحمل أيضاً اسم "كنيسة العذراء" وتُعرف محلياً باسم "الكنيسة القديمة"، يوم 14 أغسطس/آب 2013. وقد زار مندوبو منظمة العفو الدولية الموقع يوم 21 أغسطس/آب 2013، وعاينوا سقف الكنيسة المنهار وأطلالها المحطمة. وقال بعض أهالي المنطقة إن الكنيسة أُنشئت في عام 1932، وكانت تحوي أيقونة أثرية، وقد دُمرت لدى إحراق الكنيسة أو سُرقت. كما داهم المهاجمون بيت **نبيل عوض الله**، منسق "حركة تمرد"[13] في المنطقة، وهو بيت ملاصق للكنيسة. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت زوجة نبيل عوض الله، التي كانت موجودة بالبيت وقت الهجوم، إنها استيقظت حوالي الساعة العاشرة صباحاً على صيحات تقول "إسلامية إسلامية"، وعلى أصوات حشد من الأشخاص يقتحمون البيت من الباب الأمامي. وواصلت الزوجة قائلةً:

"كان حشداً كبيراً من الرجال والشباب... كان من الصعب أن أحصي عددهم. كانوا يحملون عصياً، من بينها عصي معدنية... وقد دخلوا البيت عنوةً وألقوا الثلاجة على الأرض وحطموا الحوض في الحمام... ثم دخلوا غرفة النوم وأخذوا بعض الأشياء، منها هاتف محمول. وقد صفعوا أخت زوجي عندما حاولت حماية زوجي من الاعتداء... كانوا يشتموننا ويقولون إننا "كفرة" واستخدموا كلمات أخرى بذيئة لا يمكنني أن أعيدها... كما اعتدوا على الكنيسة".

وقد قدَّم نبيل عوض الله بلاغاً بالواقعة إلى النيابة العامة بالفيوم.

وتقع "الكنيسة القديمة" في الجزء الذي تسكنه أغلبية مسيحية في القرية. وقد كُتبت على جدران البيت بعض العبارات، من بينها بعض الشعارات التي كثيراً ما تُستخدم في المظاهرات المؤيدة لمرسي مثل: "بالروح بالدم نفديك يا شرعية" و"ارحل

يا سيسي.. مرسي رئيسي". كما شُوهدت عبارات أخرى مكتوبة على جدران مقابلة لأطلال الكنيسة، ومن بينها "قتلوا اخواتنا الساجدين"، في إشارة إلى مقتل بعض مؤيدي محمد مرسي بعيد صلاة الفجر يوم 8 يوليو/تموز 2013 أمام نادي الحرس الجمهوري. ويشير وجود هذه العبارات في هذا المكان بقوة إلى أن المسيحيين كانوا هدفاً للأعمال الانتقامية بسبب الاعتقاد بأنهم أيدوا عزل محمد مرسي، وبسبب الانتهاكات اللاحقة التي عاناها مؤيدوه.

كما تعرض للاعتداء دير الأمير تادرس الشطبي المقام على أعلى تل على الطريق المؤدي إلى قرية النزلة. وتفيد المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية بأن الموجودين داخل الدير توقعوا الاعتداء بعد أن سمعوا عن استهداف الكنائس في قرية النزلة، فأغلقوا البوابة الحديدية للدير والمداخل الأخرى وكتموا أنفاسهم تحسباً لما سوف يحدث. وذكر شاهد عيان أنه في حوالي الساعة العاشرة صباحاً تجمع عند البوابة حشد من حوالي 500 شخص مسلحين بالعصي والمدي ويحملون عبوات متفجرة مصنعة محلياً وعبوات كيروسين، وكانوا يصيحون "الله أكبر". وأمر المهاجمون جميع الموجودين بالدير بالانصراف وكانوا يضربون كل من يجرؤ على المقاومة. وقد فرَّ الحراس التابعين لوزارة الداخلية، إلا إن أحدهم قرر البقاء في محاولة لحماية الدير، ولكن المهاجمين جروه إلى الخارج وصادروا سلاحه وجهاز الاتصال اللاسلكي الذي كان معه واعتدوا عليه بالضرب. وتدخل بعض أهالي القرية الآخرين لإنقاذ الحارس وتأمين خروج الموجودين داخل الكنيسة. وتفيد المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية أن حالة الشخصين كانت تتطلب الرعاية الطبية في أعقاب الاعتداء.

وقال شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية:

" سرقوا كل ما استطاعوا حمله، وحطموا ما لم يستطيعوا سرقته، وأخيراً أشعلوا النار في المكان. واستمر الاعتداء بشكل متقطع من حوالي الساعة العاشرة صباحاً وحتى حلول الظلام. أشعلوا النار في أتوبيس وبعض السيارات والتوك توك داخل الدير. بل لقد قطعوا توصيلات الكهرباء وحطموا ما على الجدران وأخذوا خراطيم المياه والحنفيات. كانوا كأنهم يريدون تدمير المكان تماماً... كانوا يرددون عبارات مثل " نحن ندافع عن الإسلام" ويصيحون " الله أكبر" ... وخلال الأسابيع السابقة كانت هناك مسيرات مؤيدة لمرسي تمر من هنا ولكن لم تقع اعتداءات من قبل" .

كما دُمر دير أثري آخر، وهو دير الشهيد الأمير تادرس الشطبي، في قرية دسيا الواقعة على مسافة حوالي 30 كيلومتراً. وقد تعرض الدير للاعتداء مرتين، أولهما يوم 15 أغسطس/آب 2013، وثانيهما في اليوم التالي. وذكر بعض أهالي القرية والعاملين في الكنيسة أنه في حوالي الساعة الثالثة عصر يوم 15 أغسطس/آب، توقفت سيارتان أمام بوابة الدير، ونزل منها عدة أشخاص مسلحين، وكان بعضهم ملثمين بينما كانت وجوه البعض الآخر مكشوفة وكانوا ملتحين، وبدأوا في إطلاق النار من أسلحة مختلفة، من بينها أسلحة آلية، ولكن لحسن الحظ تمكن الموجودون داخل الدير من الهرب دون أن يلحق بهم أذى يُذكر. وقال أحد شهود العيان:

" بعد أن انتهوا، عدنا وحاولنا إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتنظيف المكان. ولم يأت المسلحون إلا في اليوم التالي. وفي حوالي الساعة الثالثة والنصف عصر يوم الجمعة رأينا الدخان يتصاعد من الدير، فظننا أنهم [أي المهاجمين] قد عادوا لإتمام ما بدأوه... لم يتركوا لنا سوى حطام المكان وبعض عبوات المولوتوف. وحتى الآن، لم تحضر النيابة إلى القرية لمعاينة الأضرار، ولكننا قدمنا بلاغاً رسمياً... وقد اتصل أبونا [راعي الكنيسة] بالحكومة عدة مرات خلال اليومين، ولكن دون جدوى"

. كما قال بعض العاملين لمنظمة العفو الدولية إنهم ما زالوا منذ سنوات ينتظرون الحصول على تصريح من المحافظ ليتمكنوا من بناء سور حول الدير أملاً في أن يوفر لهم قدراً أكبر من الحماية، ولكنهم لم يحصلوا على رد إيجابي. والآن لم يبق هناك شيء يحتاج للحماية.

وقال أحد العاملين:

" هناك صراع بين الجيش والإخوان المسلمين. فما شأن الكنائس بهذا؟ وإلى متى سنظل نعيش في هذا الظلم؟

الهوامش

[1] صحيفة "المصري اليوم"، "البابا تواضروس لوفد الكونغرس: حرق الكنائس ثمن لبناء الديمقراطية وندفعه بحب"، 5 سبتمبر/أيلول 2013.
http://www.almasryalyoum.com/node/2092926

[2] لمزيد من التفاصيل عن الاعتداءات الطائفية في عزبة النخل، انظر: منظمة العفو الدولية، "يجب على الحكومة أن تحمي المسيحيين من العنف الطائفي"، 20 أغسطس/آب 2013.
http://www.amnesty.org/ar/news/egypt-government-must-protect-christians-sectarian-violence-2013-08-20

[3] لمزيد من المعلومات عن فض الاعتصامين، انظر: منظمة العفو الدولية، "مصر: "كان الناس يتساقطون قتلى من حولي: شهادات عن أعمال العنف في القاهرة في 14 أغسطس/آب 2013"، 16 أغسطس/آب 2013.
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/046/2013/en

[4] الأرجح أن ذلك يشير إلى مقتل ما لا يقل عن 51 شخصاً من مؤيدي مرسي أمام نادي الحرس الجمهوري، يوم 8 يوليو/تموز 2013، عقب صلاة الفجر بقليل.

[5] انظر، على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، "ينبغي حماية المسيحيين في مصر من العنف الطائفي"، 27 مارس/آذار 2013.
http://www.amnesty.org/en/news/egypt-s-coptic-christians-must-be-protected-sectarian-violence-2013-03-27
وأيضاً: منظمة العفو الدولية، "يتعين على الجيش المصري أن يتحمل مسؤولياته إزاء مقتل المحتجين الأقباط"، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2011.
http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/deadly-clashes-coptic-protest-egypt-show-urgent-need-reform-2011-10-11
وكذلك: منظمة العفو الدولية، "السلطات المصرية تتقاعس عن توفير الحماية للأقليات الدينية"، 12 يناير/كانون الأول 2010.
http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/001/2010/en/702db4a9-5123-4d26-bccb-b46bcd1b190b/mde120012010en.html

[6] انظر: منظمة العفو الدولية "لم يبق باب لم أطرقه: المسيحيون الأقباط يواجهون الهجمات وتقاعس الدولة"، 23 يوليو/تموز 2013.
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/037/2013/en

[7] لمشاهدة الخطبة التي ألقاها عاصم عبد الماجد يوم 24 يوليو/تموز 2013، انظر:
http://www.youtube.com/watch?v=NpPLY2j47Gc&feature=youtu.be
وخلال خُطبة أُلقيت في المكان نفسه في اليوم التالي، دعا القيادي البارز في جماعة "الإخوان المسلمين" محمد البلتاجي المسيحيين على وجه الخصوص إلى عدم الاستجابة للدعوة التي أطلقها وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي للشعب بالنزول إلى الشوارع يوم 26 يوليو/تموز 2013 من أجل "تفويض" الجيش في "مكافحة الإرهاب". انظر
http://www.youtube.com/watch?v=buAMf

g_3C94.

كما يمكن الاطلاع على نماذج أخرى من الخطب الطائفية التحريضية التي أُلقيت خلال اعتصام رابعة العدوية من الموقعين التاليين:

http://www.youtube.com/watch?v=aq_eJDTULso

http://www.youtube.com/watch?v=KW-YIYNHHQo/

وللاطلاع على الإدانة الرسمية من جانب جماعة "الإخوان المسلمين" للاعتداءات على دور العبادة، بالإضافة إلى إنكار مسؤوليتها الكاملة عنها، انظر، على سبيل المثال:

Ikhwan Online, *Muslim Brotherhood Statement on Putschist Schemes of Vandalism and Sectarian Strife*, 17 August 2013:

http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=31252

وكذلك:

Ikhwan Online, *MB statement on attacks on the town of Delga by military junta*, 16 September 2013:

http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=31315

[8] انظر على سبيل المثال:

Mada Masr: " Sisi: military to restore mosque, churches damaged in Wednesday violence", 15 August:

http://www.madamasr.com/content/sisi-military-restore-mosque-churches-damaged-wednesday-violence.

[9] في فبراير/شباط 2013، قضت إحدى محاكم القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم 391 لسنة 2005، والذي يقضي بضرورة الحصول على تصريح من المحافظ المختص من أجل ترميم الكنائس أو توسيعها، وذلك في أعقاب دعوى قضائية رفعها المحامي المسيحي ممدوح نوح، ولكن الحكم لم يُنفذ حتى الآن. وفي واقع الأمر، فإن قرار المحكمة لم يغير الوضع تغييراً يُذكر، وما زالت العقبات قائمة أمام ترميم الكنائس. أما بناء كنائس جديدة فما زال محكوماً بقوانين ومراسيم تعود إلى فترة الحكم العثماني، ويتطلب في الواقع قراراً من رئيس الجمهورية.

[10] انظر: منظمة العفو الدولية، "وحشية بلا عقاب ولا رادع: الجيش المصري يقتل المحتجين ويعذبهم دون محاسبة" (رقم الوثيقة: MDE 12/17/2012)، نوفمبر/تشرين الثاني 2013:

http://www.amnesty.org/en/library/asset/.../mde120172012en.pdf

[11] المخبر هو موظف يعمل في أقسام الشرطة، ويرتدي ملابس مدنية، ومهمته إبلاغ رئيس المباحث بالمعلومات المطلوبة منه، والتي تشمل معلومات عن المحتجزين وعن أهالي المنطقة.

[12] كان الفريق أول أحمد شفيق هو المرشح الذي تنافس مع محمد مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في يونيو/حزيران 2012.

[13] في الفترة التي سبقت مظاهرات يوم 30 يونيو/حزيران 2013، دعت إحدى المجموعات المواطنين إلى التوقيع على عريضة تطالب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وذكرت المجموعة أنها جمعت ما يزيد على 20 مليون توقيع من مختلف أنحاء البلاد.

التوصيات

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى تنفيذ الخطوات التالية:

- إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة ومستقلة بخصوص جميع الاعتداءات الطائفية التي وقعت منذ عزل محمد مرسي في 3 يوليو/تموز 2013، بما في ذلك الاعتداءات التي وقعت أثناء أو في أعقاب فض الاعتصامين المؤيدين لمرسي في 14 أغسطس/آب 2013، وتقديم الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم عن أعمال القتل وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى ساحة العدالة وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام، وبما يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنع والتحقيق الفعالين في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة؛

- ضمان أن تشمل التحقيقات فحص دور قوات الأمن في التقاعس عن وقف العنف، ومحاسبة أفراد الأمن الذين تثبت مسؤوليتهم؛

- إيلاء الأولوية لبناء وترميم دور العبادة التي دُمرت أو لحقت بها أضرار جزئية خلال الاعتداءات الطائفية. وإلغاء رسميا قرار رئيس الجمهورية رقم 391 لسنة 2005، والذي يقضي بضرورة الحصول على تصريح من المحافظ المختص من أجل ترميم الكنائس، وإلغاء جميع القوانين الأخرى التي تنطوي على تمييز فيما يتعلق ببناء الكنائس، بما في ذلك المراسيم العثمانية؛

- اتخاذ إجراءات فورية لتحسين أمن المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية، بما في ذلك التشاور مع هذه الأقليات لتحديد الإجراءات الملائمة؛

- ضمان حصول الضحايا وعائلاتهم على جبر الضرر الشامل، بما في ذلك التعويضات المالية، وضمان عودة الأهالي الذين فروا خوفاً من الأعمال الانتقامية إلى ديارهم بشكل آمن؛

- ضمان توفير الحماية من التهديد والترهيب لجميع شهود العيان؛

- تعديل جميع القوانين والممارسات التي تنطوي على تمييز ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية، وذلك بما يضمن تماشيها مع المواد 2 و18 و26 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، التي تحظر التمييز وتكفل حرية الفكر والرأى والعقيدة والمساواة أمام القانون؛

- وضع وتنفيذ استراتيجية لمعالجة التمييز المتأصل والصور النمطية للأقليات الدينية، على أن يكون وضعها وتنفيذها بالتشاور الجدي مع المؤسسات الدينية والمنظمات المستقلة لحقوق الإنسان والنشطاء المعنيين بحقوق الأقليات؛

- ضمان حصول أفراد قوات الأمن والعاملين في القضاء على تدريب في مجال حقوق الإنسان وعدم التمييز، من أجل منع الاعتداءات على نحو فعال، والتحرك بشكل سريع وفعال لوقف الاعتداءات التي تقع، وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة وفق إجراءات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛

- توفير التسهيلات لإتمام الزيارات المتأخرة لكل من "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة"، و"مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية العقيدة".

رقم الوثيقة: MDE12/058/2013

اللغة الأصلية: الإنجليزية

أكتوبر/تشرين الأول 2013

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

amnesty.org

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.